مجلة العلوم السياسيّة

اسم المقال: السياسة الإقليمية التركية تجاه الخليج العربي 2002 – 2008
اسم الكاتب: أ.د. سعد حقي توفيق
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/139
تاريخ الاسترداد: 2026/05/24 23:35 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم السياسيّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

السياسة الإقليمية التركية تجاه الخليج العربي 2002-2008

أ.د. سعد حقي توفيق(*)

المقدمة:

اتجهت تركيا نحو أداء دور إقليمي مهم وجديد في مطلع القرن الحادي والعشرين، إذ أن اتجاهات سياساتها الإقليمية متعددة وبدوائر متنوعة، وبادوار جديدة، ترافق ذلك مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في منتصف عام 2002 وعلى الرغم من أن علاقة تركيا بدول الخليج العربي هي سابقة على هذا التاريخ إلا أنها اكتسبت نمطاً جديداً خلال المدة الحالية إذ انطلقت تركيا بدور جديد خلال المدة الحالية حيال العالم العربي بصورة عامة، ومنه نحو منطقة الخليج العربي بصورة خاصة، إن ابرز ما ستثيره هذه الدراسة التساؤلات الآتية:

1. كيف ومتى بدأت السياسة التركية تصب اهتماماتها على منطقة الخليج العربي؟
2. ولماذا منطقة الخليج العربي بالذات؟
3. وما هو جوهر السياسة الإقليمية حول منطقة الخليج العربي؟
4. وما هي مجالاتها ومعوقاتها؟

ومن اجل الإجابة على هذه التساؤلات، لابد من تسليط الضوء على السياسة الإقليمية التركية بصورة عامة والخليج العربي بصورة خاصة وعليه لابد من الإجابة عليها من خلال النقاط الآتية:

1. السياسة الإقليمية التركية الجديدة.
2. التوجهات الإقليمية التركية نحو الخليج العربي.
3. العوامل المؤثرة على السياسة الإقليمية التركية تجاه الخليج العربي.
4. مجالات السياسة الإقليمية تجاه الخليج العربي.
5. معوقات السياسة الإقليمية التركية تجاه الخليج العربي.

وعلى الرغم من كثرة الدراسات التي تتناول السياسة التركية تجاه المنطقة العربية إلا أننا ما زلنا نفتقر لدراسات حول سياستها الإقليمية تجاه منطقة الخليج العربي، نأمل أن تسهم هذه الدراسة في سد نقص حول الموضوع.

أولاً : السياسة الإقليمية التركية الجديدة:

(*) **أستاذ العلاقات الدولية/ كلية العلوم السياسية/ جامعة بغداد.**

تؤدي السياسة الإقليمية التركية دورها وسط موازنات معقدة، وكان عامل الاستقرار في هذه السياسة خلال الحرب الباردة يعود إلى ارتباط تركيا بعضوية حلف شمال الأطلسي، ولكن مع نهاية الحرب الباردة خشي الأتراك على ضياع دورهم الإقليمي مما يترتب على ذلك من مخاطر على سياستهم الإقليمية. وفي ظل التوجه الإقليمي الجديد، حدد (سليمان ديمريل) الرئيس التركي الأسبق، خمسة دوائر إقليمية للسياسة الخارجية التركية وهي :

1.دائرة البلقان التي كانت مسرح الحروب الصربية الدموية آنذاك .

2.دائرة القوقاز وأواسط أسيا وكانت مسرح صراع على النفوذ بين تركيا وإيران.

3.دائرة شرقي البحر المتوسط والتي أسفرت لاحقاً عن تعاون عسكري إسرائيلي- تركي.

4.دائرة الشرق الأوسط التي تتمثل بالصراع العربي- الإسرائيلي.

5.الدائرة الإسلامية والتي اعتبرت تركيا نفسها بمثابة الجسر بينها وبين العالم العربي.

ووجدت فرضية الدوائر الخمس هذه تجاوباً أمريكياً ، باستثناء ما يتعلق بدائرة البلقان التي كانت لواشنطن فيها مخططاتها الذاتية المتعارضة مع ظهور دولة إسلامية- وان كان العلمانية مسيطرة على مسرح الأحداث فيها [1] .

وساهمت ثلاثة أحداث في التأثير بشكل مباشر في صياغة سياسة إقليمية تركية جديدة مع مطلع القرن الحادي والعشرين وهي، وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تشرين الثاني 2002، وأحداث 11 أيلول، واحتلال العراق 2003.

1- أحداث 11ايلول:

وضعت هذه الأحداث تركيا أمام تحدي سياسات الإرهاب الذي طالها في عام 2004 وبعده وقد زاد ذلك من احتضان وتشديد الموقف الأمريكي والغربي لحزب العدالة والتنمية كونه مثالا تطبيقيا لما تقول أمريكا عن الإسلام السياسي[2].

2- وصول حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم في تشرين الثاني 2002:

إذ هيمن الحزب على الحكومة والبرلمان اثر الانتخابات التي جرت في تركيا بحصوله على الأغلبية لوحده للمرة الأولى منذ بداية التسعينات. وقد غيرتّ ممارسات هذا الحزب من صورة تركيا لدى دول الإقليم والعالم. فقد انتهجت الحكومة التركية الجديدة بقيادة حزب العدالة والتنمية سياسة تعدد البعد والتي كان لها تأثير واضح على علاقات تركيا الإقليمية والدولية، ولا سيما مع العالمين العربي والإسلامي. إذ نجحت هذه السياسة في الانفتاح على كل الدول العربية والإسلامية من دون استثناء، لاسيما مع سوريا وإيران ومع المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربي[3]. لقد استطاعت تركيا منذ زمن أن توجِ لنفسها دوراً إقليميا بديلاً عما كانت عليه في حقبة الحرب الباردة،

ومن ذلك العمل على تحقيق الوفاق مع روسيا الاتحادية وتوثيق العلاقات مع دول الجوار، مثل جورجيا (عوامل اقتصادية، أنابيب نفط)، وإيران (عوامل أمنية، قضية الأكراد)، ثم بعد ذلك توصلت إلى فتح المفاوضات غير المباشرة والمجمدة بين إسرائيل وسوريا والسعي إلى إتباع سياسة التهدئة في النزاع مع اليونان بشأن قبرص، وحتى مع أرمينيا في فتح صفحة جديدة من اللقاءات [4]. لقد انتقلت تركيا بموجب سياسة تعدد البعد إلى موقع المبادر في مواجهة قضايا متعددة، مثل فكرة الجوار الجغرافي للعراق والتوسط في الأزمة اللبنانية والمشاركة مع قوات اليونيفيل. ومع حفاظها على علاقات ايجابية مع حماس فان تركيا حافظت على علاقاتها مع إسرائيل انطلاقا من إقامة علاقات متوازنة بين الفلسطينيين والإسرائيليين [5]. لقد ظهر الحرص على انجاز وتحقيق الدور الإقليمي من خلال ثلاثة محاور أساسية:

1. محور تهدئة قضية قبرص والتوجه بها نحو حل مقبول عند الأطراف المعنية في الجزيرة وأوربيا، وهو ما انعكس فيما وصلت إليه الجولة الحالية من المفاوضات حول مستقبل الجزيرة.

2- محور التأثير على الأحداث الساخنة على الخط الممتد من إيران عبر العراق إلى سورية وفلسطين وحتى السودان والصومال، وكان من انعكاساته الدور التركي في المفاوضات السورية – الإسرائيلية غير المباشرة .

3- منطقة القوقاز ووسط آسيا وكان من ابرز الخطوات الجديدة على صعيدها الزيارة التاريخية التي قام بها الرئيس التركي عبد الله غول إلى أرمينيا.

وإزاء الأزمة الجورجية أكدت تركيا على وحدة الأراضي الجورجية كما تريد الدول الغربية والامتناع عن إدانة التحرك العسكري الروسي من جهة اخرى مما يمكن أن ينسجم مع الموقف الأوربي الذي أحال عملية تحديد مسؤولية الصدام العسكري غالى لجنة تحقيق تابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوربا .وبدون شك أن علاقات تركيا الإقليمية لن تكون على حساب علاقتها مع روسيا الاتحادية المتنامية اقتصاديا، كما إن الوضع الداخلي في تركيا لا يسمح بالمخاطرة أكثر مما ينبغي بعلاقتها مع الغرب[6].

3- حرب العراق 2003:

سعت تركيا لمنع اندلاع الحرب، وبالتالي منع تغير الوضع الراهن آنذاك والذي كان ينسجم مع المصالح التركية. وكان البرلمان التركي قد رفض في الأول من آذار 2003 لمذكرة الحكومة التركية الموافقة على فتح الأراضي التركية للقوات الأمريكية. ولكن الرهان التركي على منع اندلاع الحرب لم ينجح. وأصيبت العلاقات بين البلدين بضربة كبيرة بسبب الموقف التركي الرافض للحرب. ويرجع رفض المجلس الوطني التركي الكبير المشاركة في الحرب إلى الأسباب الآتية[7]:

1- سعي حكومة (عبد الله غول) إلى تحشيد موقف عربي واقليمي يمنع خيار الحرب .

2- معارضة الرأي العام التركي إشراك تركيا في الحرب ضد العراق .

3- خشية تركيا من أن تؤدي نتيجة الحرب إلى استقلال أكراد العراق وإعلانهم دولة كردية في شمال العراق مما يؤثر على أكراد تركيا في جنوب شرق الأناضول .

4- خشية تركيا من أن تؤدي الحرب ضد العراق إلى حدوث هجرة كبيرة من أكراد العراق إلى تركيا .

5- إن الحرب ستؤدي إلى تفاقم الأزمة الاقتصادية في تركيا بعد الخسائر التي تكبدتها أنقرة جراء الحصار على العراق منذ عام 1991 والتي قدرت بما يقارب 40 مليار دولار.

6- انسجام الموقف الذي اتخذته تركيا والرافض للحرب ضد العراق مع الموقف الأوربي الذي قادته كل من فرنسا وألمانيا، خصوصا عندما أصبح لتركيا الرغبة في ظل حكومة العدالة والتنمية، في الانضمام إلى الاتحاد الأوربي، مما يعبر عن الاتفاق التام لتوجهات المجموعة الأوربية في المواقف حيال العراق. وبعد الاحتلال ظهرت بعض المتغيرات التي كان لها ابرز تأثير على السياسة الإقليمية التركية :

أ- انتقال العراق من الصيغة المركزية إلى الصيغة الفدرالية.

ب- ظهور كيان كردي بكل ما تعنيه الكلمة.

ج- تمركز مسلحي حزب العمال الكردستاني في شمال العراق.

د- تسجيل الأكراد نقاط تقدم مهمة في مسألة كركوك.

هـ- ارتفاع مستوى التضامن والأخوة بين أكراد تركيا وأكراد العراق .

وخرجت تركيا من التأثير في المعادلة العراقية من الداخل، إذ افتقدت أوراق التأثير المباشر، كما افتقدت القدرة على القيام بتحريك قواتها عبر الحدود في ظل الرفض الأمريكي على ذلك[8].

إن من ابرز سمات السياسة الإقليمية التركية الجديدة، كما يرى د. احمد (داوود اوغلو)، هو إن تركيا ليست دولة طرف بل هي دولة مركز. فهي ليست دولة منزوية جغرافيا بل تجمع بين عدة أقاليم سوية. فهي ليست دولة أوربية فحسب، بسبب موقعها المركزي بل دولة آسيوية أيضا، وهي ليست دولة متوسطية وحسب بل هي دولة واقعة على البحر الأسود أيضا، كما يوجد أجزاء من تركيا في البلقان والقوقاز والشرق الأوسط. فتركيا والحالة هذه تمتلك القدرة على التأثير والتأثر بالدول المحيطة بها. وإذا ما القينا نظرة تاريخية، نجد إن تركيا تقع وسط المكان الذي تشكل فيه تأريخ الحضارات الموجودة في المنطقة. وعندما نلقي نظرة إلى حضارة مابين النهرين والحضارات المصرية واليونانية والإسلامية والرومانية والعثمانية نجد إن تركيا ليست دولة طرفية بل هي تؤثر في

حضارات عدة وتتأثر بها في الوقت نفسه. فهي دولة مركز من الناحيتين التاريخية والثقافية .كذلك تمر من تركيا خطوط النفط والغاز مثل خط نفط باكو – تبليس – جيهان وخط نفط كركوك – يمورتاليك. ويرى د. احمد داوود اوغلو انه عندما يتم النظر إلى تركيا من الشرق فإنها تظهر دولة غربية، وعندما يتم النظر إليها من الشمال، أي من ناحية الدول المتطورة اقتصاديا نجد انه ينظر إليها على أنها دولة جنوبية من حيث الكثافة السكانية والوضع الاقتصادي المتردي وانخفاض دخل الفرد، وإذا ما نظر إليها من الجنوب فيمكن اعتبارها جزءًمن دول الشمال. فهي جزء من الاتحاد الأوربي وعضو في منظمة المؤتمر الإسلامي وعضو في منظمة (G20) (وهي مجموعة الدول التي تضم 20 دولة جنوبية) وهي عضو في منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي. فتركيا دولة تجمع بين الحضارة الإسلامية وعقلانية الغرب مع خصوبة اقتصاد الشمال مع البحث عن العدالة في الجنوب، كما تمتلك المؤهلات التي تمكنها من أن تصبح دولة نموذجية للمعطيات الثقافية للعولمة واللامركزية. أنها تمتلك قوة تستطيع من خلالها التدفق نحو محيطها. والمقصود بدولة المركز هو أن تكون تركيا موجودة في لب التطورات في الشرق الأوسط بشكل سلمي وبأدوات اقتصادية وثقافية. ولكي تكون تركيا دولة مركز فأنها تعمل على خفض المشاكل مع دول الجوار إلى نقطة الصفر وهذا لا يعني خفضها فقط بل القضاء عليها نهائيا، أي القضاء على كل المشكلات مع دول الجوار. وإذا ما نظرنا إلى تركيا قبل عقد من الزمن فأنها كانت متصارعة مع سوريا واليونان ولديها علاقات سيئة مع إيران، وكان من الصعب وقتئذ بناء علاقات مع العراق وبعد وصول حزب العدالة والتنمية أصبح الوضع مختلفاً، إذ وصلت العلاقات مع دول الجوار إلى درجة ممتازة ووصل تبادل الزيارات بين المسؤولين الأتراك والدول المجاورة، لاسيما سورية وإيران واليونان وبلغاريا والعراق. وعقدت تركيا لأولمرة اجتماعاً ثلاثياً مع أرمينيا وأذربيجان على هامش قمة حلف شمال الأطلسي من اجل تحقيق الاستقرار في منطقة جنوب القوقاز. وفي الوقت الذي تتابع فيه تركيا على خفض المشاكل مع دول الجوار إلى مرتبة الصفر فأنها تعمل على المساهمة في حل المشكلة الفلسطينية ايضاً [9].

كذلك تنظر تركيا إلى التوزيع المتوازن للعلاقات مع الدول المجاورة الأخرى وتسعى إلى تطوير علاقاتها مع الدول الأخرى مثل اليابان والصين وماليزيا وروسيا. وتتبنى دبلوماسية فعالة، إذ أن علاقاتها تمتد من آسيا إلى أوربا، فلا يمكن لتركيا أن تصبح دولة مركز بتهميشها لعلاقاتها مع دول الاتحاد الأوربي. وتتطلب دولة المركز خصوصية من نوع ما، فهناك بعض الدول تابعة لمنطقة واحدة، الوضع لتركيا مختلف فلا يمكن تعريفها من خلال انتمائها لقارة واحدة أو منظمة واحدة، وبالتالي فهي تبني علاقات متوازنة ومتكاملة مع كل القارات والمناطق في كل مكان وليس في مكان

واحد. كذلك تعمل على خلق روح وزمام المبادرة في حل المشاكل الإقليمية، فهي قد عملت على جمع الدول المجاورة للعراق سعيا منها للحفاظ وحدة الأراضي العراقية وكانت مبادرة ضد من يريد تقسيم العراق. كذلك تعني الدولة المركزية الاعتدال في الإسلام، انطلاقاً من أن الإسلام دين يحتضن الإنسانية جمعاء من خلال الحضارة التي أنشأها[10]، إن هذه التطورات في السياسة الإقليمية التركية الجديدة إنما هي انعكاس لتطورات داخلية جديدة. فقد حدث تحول في العلمانية وهو نمط العلمانية الليبرالية التي تؤكد على حرية الدين، وهي النموذج الليبرالي الأصيل حيث تحترم الدولة المجالين الخاص والعام تماماً بضابطين، فالدولة لا تشرع باسم دين أو مذهب على حساب غيرهما ولا تسمح الدولة بأن يكره المجال العام شخصيا على الشعور بالحرج من التعبير عن رموزه الدينية أو تتبني دين دون آخر، وهنا على الحكومة التركية أن تبدد المخاوف من خطر أن تزعم أي طائفة أو فئة حقاً لها في أن تشرع لكل المجتمع باسم الدين في حدود تفسيرها الضيق لبعض نصوصه، غير عابئة بحقوق الأفراد من الديانات الأخرى أو من داخل الدين نفسه في أن يكون لهم مجالهم الخاص ومجالهم العام المدني الذي يتحركون فيه، ولكن السياسة والحكم والتشريع ايضاً. ومن هنا تأتي أهمية الليبرالية سواء في وجود العلمانية أو في وجود القراءة المستنيرة للدين، حيث إنها تضع قيوداً على الاستبداد باسم الدين والاتجار به، وهنا يحاول حزب العدالة والتنمية أن يثبت أنهم ليبراليون متصالحون مع الدين، يحترمونه ويضعونه في مكانه اللائق به، سواء على المستوى الفردي أو كإطار عام لحياة الناس في مجتمعهم، دون أن يسمح للسلطة بالتعسف في استخدامه وان يقضي على حقوق الأفراد وحرياتهم التي نص عليها الدستور التركي. فالدولة الليبرالية تتدخل بالتشريع لحماية حقوق الأفراد، ولا ترى أن عليها مسؤولية إجبار احد على التخلي عن رموزه ومعتقداته ولكنها تهدف إلى التعايش مع الجميع[11]، ولو تأملنا في تطور السياسة التركية حيال العالم العربي لوجدنا أنها اتسمت بالسلبية، وذلك لعدة أسباب منها الاعتراف بإسرائيل حال تأسيسها عام 1948 ثم الدخول في عضوية حلف الأطلسي وحلف بغداد ولخدمة المصالح الغربية. وفي منتصف الستينات وعقد السبعينات ازدادت السياسة التركية سلبية حيال الدول العربية من خلال مشروعات المياه التي قررت تنفيذها في منابع نهري دجلة والفرات بأراضيها، وهي مشروعات من شأنها أن تلحق الضرر بكل من سورية والعراق، فضلا عن الاجتياح المتكرر لشمال العراق لمطاردة حزب العمال الكردستاني، والمشاركة في التحالف الدولي ضد العراق في حرب الخليج الثانية في مطلع التسعينيات وتطورت السياسة التركية إلى مرحلة حرجة في العلاقات مع العرب حينما تحالفت تركيا مع إسرائيل في العام 1996 من خلال معاهدات عسكرية واقتصادية. كما تدهورت العلاقات السورية – التركية في العام 1998 بسبب اتهام تركيا سورية بإيواء عناصر من حزب

العمال الكردستاني ومع وصول حزب العدالة والتنمية في تشرين الثاني 2002 حصل تطور مهم في الأوساط السياسية حيث ظهرت طبقة جديدة من المثقفين الشباب الذين يمتلكون رؤية متطورة للمتغيرات الدولية، ويدركون أهمية الروابط التاريخية والحضارية والمصلحية التي تربط تركيا بعمقها العربي- الإسلامي ويؤمنون كذلك بقدرتها على القيام بدور فاعل ليس على المسرح السياسي الإقليمي فقط وإنما على مسرح السياسة العالمية ايضاً. وأسرعت حكومة العدالة والتنمية بتصفية تركة العلاقات المتوترة مع دول الجوار وفي مقدمتها سورية والعراق في حين أبعدت الطبقة السياسية القديمة ذات التوجهات العلمانية المتطرفة في عدائها للعرب[12].

ثانياً- التوجهات الإقليمية التركية نحو منطقة الخليج العربي:

لقد غيرت تركيا وجهت نظرها من الغرب إلى دول المنطقة العربية ومنها دول الخليج العربي، ومنذ السبعينات بدأت تظهر عوامل شجعت على ذلك، منها أزمة النفط في العام 1973 والتي بدت فيها دول الخليج العربي كلاعب إقليمي مؤثر في السياسة الدولية. كما إن رفض السوق الأوربية المشتركة في السبعينات المطالب التركية لدعم برنامج التنمية والإصلاح الاقتصادي وتوسيع امتيازاتها في السوق. وهو ما دفع تركيا للعودة إلى المنطقة للبحث عن تمويل واستثمارات للنهوض بواقعها الاقتصادي المتردي آنذاك وجاءت الأزمة القبرصية الثانية في العام 1974 نتيجة للغزو التركي لجزيرة قبرص، وما تبعه من إجراءات أمريكية تمثلت بفرض حظر التسلح المقصور على الغرب فقط. وكانت أولى الخطوات استضافة تركيا لمنظمة المؤتمر الإسلامي في العام 1976 لتطوير علاقاتها بالدول الإسلامية، ومنها المنطقة الخليجية. هذا التوجه الجديد أثمر زيارات مكثفة في الثمانينات أدت إلى تطوير العلاقات الاقتصادية، ولعل مؤشرات التجارة في إجمالي الصادرات التركية إلى دول الخليج العربي نحو (4و5) مليارات دولار في عام 1981 مقابل (9و2) مليار دولار عام 1980 ولكن تقلص هذا النمو في العلاقات الاقتصادية الخليجية بسبب انخفاض أسعار النفط في الثمانينات وانعكاساته على الاقتصاد الخليجي. ولعلنا نلاحظ إن الصيغة الاقتصادية كانت المبرر التركي للانفتاح على الخليج، لاسيما أن القيود التي تفرضها العلمانية في تركيا تصعب من ارتياد مجالات أخرى. وفي هذا السياق قال الرئيس التركي الراحل (تورغوت اوزال) "إن انفتاح تركيا على الدول الخليجية في هذا الوقت جاء لدوافع اقتصادية كون تلك الدول سوقاً استهلاكية من الدرجة الأولى" وكما أضافت الحرب العراقية الإيرانية 1980-1988 عاملاً جديداً ساهم وبشكل فاعل في تطور الاقتصاد التركي بسبب استفادة تركيا من العلاقات الاقتصادية بين طرفي الحرب[13]. إن حرب الخليج الثانية 1991 جعلت السياسة التركية معنية بالتطورات الإقليمية أكثر من الدولية وذلك لثلاثة أسباب:

1- الدعوات الكردية للسعي نحو إقامة دولة مستقلة وهو ما يشكل خطاً احمر في السياسة التركية.
2- تفكك الاتحاد السوفيتي حينما كانت تركيا احد جدران الصد الغربي ضد المعسكر الاشتراكي.
3- احتياج تركيا لرؤوس الأموال العربية خاصة في الخليج وتسويق نفسها كدولة تبيع الأسلحة.

ومن هنا بدأت تركيا تنتهج سياسة الحل والربط داخل منطقة الشرق الأوسط حيث وطدت علاقتها بإسرائيل في منتصف التسعينيات وسعت إلى دخول الاتحاد الأوربي، علاوة على أنها حليف قوي للولايات المتحدة بسبب ارتباطها العسكري، وفي الوقت نفسه أصبح لها علاقة بالدول العربية، وخاصة الخليجية، واستطاعت السياسة الخارجية التركية أن تفصل بين المسارات تلك حتى لا يؤثر احدها على الآخر. وساهمت عوامل أخرى في دفع تركيا لتطوير تشابكها مع المنطقة وخاصة الأداة الاقتصادية، لعل أبرزها أزمة نقص المياه التي بدأت نبرتها تعلو في الخليج والمنطقة بشكل عام، ومرور تركيا بأزمة اقتصادية عنيفة خاصة بعد سنتين من زلزال 1990 وصعود حزب العدالة والتنمية ذي التوجهات الإسلامية لسدة الحكم في تركيا (2002)، والاحتلال الأمريكي للعراق (2003). كما ازداد الطلب التركي على النفط والغاز لدفع النمو الاقتصادي المتعثر في البلاد آنذاك، خاصة في ظل تراجع التوقعات من نفط بحر قزوين وازدياد أهمية الشرق الأوسط والخليج العربي بخاصة. وعلى الجانب الخليجي، فثمة عوامل يختلط فيها الاقتصاد بالسياسة دفعت مجلس التعاون الخليجي نحو تركيا، لعل من أبرزها عودة بعض رؤوس الأموال الخليجية إلى المنطقة بعد أحداث 11 أيلول 2001، فضلاً عن أن الفوائض النفطية التي جنتها دول الخليج من ارتفاع أسعار النفط خلال السنوات الثلاث الماضية فرضت البحث عن فرص استثمارية في المنطقة وخاصة تركيا التي تكسب أهمية بسبب إمكانيتها الاقتصادية[14] ومما شجع على زيادة توجهات الأتراك نحو منطقة الخليج انخفاض مشاكل تركيا الخارجية. فتراجع حدة التوترات بين تركيا واليونان قد قلص من الهواجس الأمنية لدى الأتراك في منطقة بحر ايجة، كما تزامن ذلك مع انفراج علاقات تركيا بسورية، وتوقيع اتفاق تعاون مع إيران، وتراجع ملحوظ في الطموحات التركية في آسيا الوسطى والقوقاز قاد بدوره إلى انحسار حدة التقاطب مع بقية اللاعبين الرئيسيين، وعلى ضوء تطورات بيئة الأمن الإقليمي، ألغت تركيا مناقصة لشراء 145طائرة هليوكوبتر هجومية تنافس للفوز بها شركات أمريكية وروسية وكذلك إلغاء صفقات لشراء دبابات وطائرات استطلاع[15] وقد وقعت دول مجلس التعاون الخليجي مع تركيا على الاتفاقية الإطارية للتعاون الاقتصادي في البحرين في 30 أيار 2005 ومن ابرز ملامح هذه الاتفاقية :

1- تشجيع التعاون الاقتصادي في مجالات مختلفة بين الطرفين.

2- تبادل المعرفة والخبرات الفنية اللازمة لتلك المجالات .

3- تشجيع تبادل زيارات الممثلين والوفود والبعثات الاقتصادية والتجارية والفنية بين الطرفين.

4- إقامة المعارض وتقديم التسهيلات والمساعدات اللازمة من اجل تعزيز التعاون الاقتصادي بينهما(16).

وفي 12 أيلول 2008 وقعت دول مجلس التعاون الخليجي مع تركيا في جدة مذكرة تفاهم وذلك لتطوير العلاقات بينهما بمختلف أشكالها لأسباب عديدة:

أولها: إنها تمثل نقلة نوعية في العلاقات التركية- الخليجية ولا سيما أن هذه المذكرة تؤسس لحوار منتظم بين الجانبين وهذا ما أشار إليه وزير الخارجية القطري الشيخ حمد بن جاسم على هامش التوقيع على مذكرة التفاهم بقوله "بموجب آلية الحوار الاستراتيجي بين دول المنطقة وتركيا فأننا نرتئي أن يتم عقد اجتماع وزراء خارجية تركيا ومجلس التعاون الخليجي مرة واحدة في السنة على أن تنفذ هذه الاجتماعات بشكل دوري في تركيا والدول التي ترأس القمة الخليجية".

ثانيها: أن التوقيع على هذه المذكرة من شأنه أن يمثل دفعة قوية للحوار الاقتصادي بين الجانبين والذي بدأ منذ التوقيع في أيار 2005 على اتفاقية إطارية لإقامة منطقة تجارية حرة بين الطرفين، وهو الحوار الذي مازال مستمراً ولم يصل إلى نهايته. ولاشك أن التوصل إلى إقامة منطقة تجارية حرة مشتركة سوف يدفع بالعلاقات الاقتصادية بين الجانبين إلى الأمام بشكل كبير.

ثالثها: إن التوقيع على المذكرة جاء في الوقت الذي تتحرك فيه تركيا بقوة تجاه منطقة الشرق الأوسط ويتعاظم دورها الإقليمي بشكل ملحوظ، ولعل انخراطها في الوساطة بين إسرائيل وسورية في مفاوضات السلام غير المباشرة الدائرة بينهما منذ فترة، وحضور رئيس وزرائها للقمة الرباعية التي عقدت في العاصمة السورية دمشق مؤخراً إضافة إلى الرئيس الفرنسي والسوري وأمير قطر، ودورها في ملف البرنامج النووي الإيراني، وزيارة الرئيس الإيراني نجاد لها في آب عام 2008 هي كلها مؤشرات على تعاظم هذا الدور. ويبدو إن تركيا ترى أن الأحوال مهيأة من اجل أداء هذا الدور على خلفية القلق الخليجي والعربي من برنامج إيران النووي، وغياب القوى الإقليمية العربية القادرة على ملئ الفراغ السياسي في المنطقة إضافة إلى ترحيب الولايات المتحدة وإسرائيل بهذا الدور التركي.

رابعها: فيتمثل في حقيقة انه في ظل القلق تجاه برنامج إيران النووي وتدخلاتها في الملفات العربية من العراق إلى فلسطين إلى لبنان، فأن الدول الخليجية تبدو مرحبة بدور تركي يستطيع أن يوازن الدور الإقليمي المتنامي لإيران في الشرق الأوسط ولعل هذا ما يتضح من زيارات العديد من المسؤولين الخليجين إلى تركيا خلال السنوات الأخيرة، ولاسيما الزيارة التي قام بها العاهل السعودي الملك عبد الله بن عبد العزيز إلى أنقرة في آب 2006 حيث يتم النظر إلى تركيا على المستوى

الخليجي والعربي بوصفها الموازن لإيران[17] وقد ذكر بعض المعنيين بان مذكرة التفاهم التركية – الخليجية هي تعني إيران بالدرجة الأساسية وقد لا تكون تستمد منها ولكنها رسالة مباشرة موجهه إليها لمراجعة سياساتها الإقليمية خصوصا في الخليج لناحية التمدد والتمسك بالمشروع النووي والأزمة المستمرة مع دولة الإمارات، حيث ذكر وزير الخارجية التركي (علي بابا جان) "إن تركيا تولي أهمية كبيرة لأمن الخليج واستقراره. وهي ستكون في طليعة الدول التي قد تتأثر بشكل مباشر من أي تدهور امني هناك" وفي الواقع إن الوثيقة تتطرق إلى تنسيق بنيوي منظم وشامل في المجالات السياسية والإنمائية والأمنية والدفاعية. وهي وثيقة مطاطة سيصعب إيقاف موقعيها عند نقطة معينة إذا ما وجد فائدة في المضي وتوسيع رقعة التعاون والانتشار كما إن تركيا لن تفرط بهذه السهولة بما بنته بصبر وتأن حتى الآن ولن تسمح بمثل هذه السهولة لأي كان أن يهدد مشروعها الانفتاحي ألتقاربي على دول الخليج وهذا الذي يضع امن واستقرار دول مجلس التعاون الخليجي في مقدمة تطلعاته[18].

الرؤية التركية لأمن الخليج العربي:

تسعى تركيا في إيجاد دور متميز لها في منطقة الشرق الأوسط وركيزته الأساسية من اجل أن تكون القوة الاقتصادية العظمى في تلك المنطقة، وذلك من خلال تحركات سياسية واقتصادية وعسكرية وإعلامية، ازدادت كثافة قبيل حرب الخليج الثانية وبعدها مباشرة ويمكن تحديد أهداف التحركات التركية بما يأتي:

أ. الرغبة في أن تكون تركية القوة الاقتصادية الكبرى في منطقة الشرق الأوسط في إطار سوق مشتركة، تجمع الدول العربية، إضافة إلى منظمة التعاون الاقتصادي بين إيران وتركيا وباكستان.

ب. رغبة تركيا في أن تكون ضلعاً من أضلاع المربع الإقليمي الذي يحقق الاستقرار والتوازن الاستراتيجي في المنظمة ويضم مصر وإيران وإسرائيل.

ج. اضطلاع تركيا بدور فاعل في الربط في منطقة الشرق الأوسط والعالم الغربي، بكونه جسراً بينهما، وبحكم عضويتها المزدوجة في حلف شمال الأطلسي ومنظمة الدول الإسلامية وازدواج انتماءاتها الحضارية الإسلامية والغربية.

أما التصور التركي لمسألة امن الخليج فيستند إلى الركائز الآتية:

1- إن امن منطقة الخليج هو شان دولها وحدها ومن حقها اتخاذ التدابير والترتيبات التي تراها ملائمة لتحقيق الأمن والاستقرار والسلام في المنطقة.

2- إذا كان لابد من الترتيبات الأمنية فيمكن أن تتخذ شكلا دفاعياً ثنائيا مع دول المنطقة، مع الحرص على الابتعاد عن أي ترتيبات جماعية وعدم مشاركة تركيا فيها.

3- إن امن الشرق الأوسط يتطلب إشراك الدول المجاورة للعراق، في ترتيبات الأمن المستقبلية في المنطقة، وهي تركيا وإيران وسورية ومصر.

4- إن امن الشرق الأوسط يتطلب حل كافة المشكلات السياسية في المنطقة، ولاسيما القضية الفلسطينية، ومشكلة لبنان، والتفاهم حول نزع السلاح .

5- إن المدخل الرئيسي لترتيبات الأمن يتطلب توسيع نطاق التعاون الاقتصادي بين دول المنطقة، ومن خلال المشروعات المشتركة، والغاء القيود التجارية، وتدعيم فرص التكامل الاقتصادي[19].

ثالثاً: العوامل المؤثرة على السياسة الإقليمية التركية تجاه الخليج العربي.

1- العوامل الداخلية التركية: تسعى حكومة العدالة والتنمية إلى توسيع قاعدتها الشعبية وتأكيد جدارتها وتعمل على تحسين موقفها السياسي في مواجهة خصومها السياسيين المتربصين بها على نحو ما تجلى في الدعوى القضائية التي كانت مرفوعة ضد حزب العدالة والتنمية الحاكم وقياداته أمام المحكمة الدستورية العليا طلبا لتجميده ومنع قياداته من مزاولة العمل السياسي بتهمة مناهضة العلمانية والسعي لاسلمة الدولة التركية[20] وعلى الصعيد الخارجي تتطلع حكومة العدالة والتنمية إلى دور إقليمي في منطقة الخليج العربي وتشجيع السلام والتعاون بين المنطقة[21].

2- تركيا ومشروع الشرق الأوسط الكبير:

انفردت تركيا بين دول الشرق الأوسط بترويجها للأمن والحرية منذ أحداث أيلول 2001 وأدرك الجانب التركي أثناء الزيارة التي قام بها (اردوغان) إلى واشنطن خلال العام 2004 مسألة مهمة في العلاقات التركية –الأمريكية لا يحمل أن تنقضي قريباً .فالتنمية الاقتصادية والتطورات والديمقراطية التركية دلائل ايجابية ليست شائعة في المنطقة. وكان مؤتمر قمة حلف شمال الأطلسي واجتماع الدول الثمانية المتقدمة صناعياً قد أيد الفكرة القائلة بأن تركيا بلغت مرحلة تداخلت عندها المصالح الأمريكية والأوربية، وبهذا المعنى يمكن لدول مجلس التعاون الخليجي أن تقدم إسهامات فعلية وبنائة إذا ما تأكد إن مشروع الشرق الأوسط الكبير لا يعني فرض الإرادة الأمريكية والمصالح الأمريكية على المنطقة، بل من الضروري إجراء عمليات تحليل مشتركة للمشكلات والتحديات القائمة وسبل معالجتها، وفي عام 2002 روجت الولايات المتحدة لهذا المشروع باعتباره يوفر الاستقرار والديمقراطية والتنمية الاقتصادية في منطقة تضم بلداناً تتراوح بين المغرب العربي وشبه القارة الهندية والمملكة العربية السعودية وآسيا الوسطى. إن هذا المشروع هو احد المساعي الأمريكية لتحويل العالم إلى مكان آمن بالنسبة لمصالحها[22]. وتتمتع دول مجلس التعاون الخليجي بإمكانات هائلة من حيث التوفيق بين التنمية الاقتصادية والحداثة في منطقة الخليج العربي، وهو ما يمكن أن يشكل انموذجاً يحتذي به في مناطق أخرى، وينشط مجلس التعاون الخليجي أيضا في مجال

توفير الأموال لعدد من المشاريع المتعلقة بالمرافق الاقتصادية الأساسية خارج منطقة الخليج. وتعد تركيا مفتاحاً طبيعياً لأي مشروع أو فكر تهدف إلى تعزيز الديمقراطية ورفع مستوى المعيشة، وذلك بفضل تمتعها بهوية أوربية وأخرى شرق أوسطي، وتطورها السياسي والاجتماعي، وارتفاع مستوى المعيشة بشكل متزايد. وفي ذلك رسالة إلى الدول الإسلامية الأخرى، ولاسيما بالنظر إلى أن عدداً كبيراً فيها اعترض في بداية الأمر على مبادرة الشرق الأوسط الكبير حتى بعد تعديلها وتخفيفها في مؤتمر قمة الثمانية المتقدمة صناعية، حيث أطلق عليها اسم (الشراكة من اجل التقدم والمستقبل المشترك في منطقة الشرق الأوسط الكبير وشمال أفريقيا) وعندما تكون الحكومة منتخبة ديمقراطياً كما هو الحال في تركيا يكون لديها مجال للبت فيما إذا كانت المشاريع الخارجية مناسبة للبلاد، كما يمكن أن تقبلها أو ترفضها حينما تراه مناسباً [23] كذلك يمكن أن يكون النموذج السياسي التركي انموذجاً مثالياً للتغير الديمقراطي في المنطقة العربية، ساهم بشكل كبير غير مباشر في إيجاد نوع من التوجس العربي تجاهها. غير أن التحرك التركي الحالي تجاه دول الخليج يتم في ظروف أفضل فقد فشل المشروع الأمريكي لدمقرطة المنطقة، وبالتالي لم يعد النموذج السياسي التركي مطروحاً على دول المنطقة، كما أن دول الخليج تطلب الدور التركي في المنطقة وتلح عليه في إطار سعيها إلى حلف إقليمي قوي في مواجهة إيران، خاصة في ظل المشكلات التي يواجهها العراق وانكفاء مصر على مواجهة نفسها وانشغال الباكستان بمشكلاتها الداخلية[24].

3- المتغير الإيراني:

أن التوقيع على وثيقة التفاهم التركية- الخليجية في 12 أيلول 2008 تعني إيران بالدرجة الأولى حيث تولي تركيا أهمية كبيرة لأمن الخليج واستقراره وكما ذكر (علي بابا جان) وزير خارجية تركيا "أن تركيا ستكون في طليعة الدول التي قد تتأثر بشكل مباشر من أي تدهور امني هناك"[25] فالدور الاستراتيجي لتركيا في الخليج هو من اجل إثبات التوازن في المنطقة حيث يشكل التعاون التركي- الخليجي بمثابة موازن للدور الإيراني المتصاعد في المنطقة، ولاسيما بعد تنامي دور إيران في العراق ولبنان حيث تسعى إيران إلى فرض نفسها قوة إقليمية، لاسيما في خضم مواجهاتها مع الغرب حول برنامجها النووي المثير للجدل. إن حالة الاستقرار في الخليج العربي هي مسالة حيوية للمصالح التركية حيث يؤثر الاستقرار بشكل مباشر على تركيا. وترى تركيا إن مجلس التعاون الخليجي يتحمل مسؤولية هامة في توفير الأمن والاستقرار في المنطقة، فضلاً عن ذلك تشكل العلاقات التركية- الإسرائيلية جناحاً آخر لتعزيز الدور التركي في المنطقة[26]. إن القوة العسكرية والخوف من اشار التأثير الإيراني يمثل قلقاً للطرفين، فالمنافسة التركية على الأسواق الخليجية تلعب على وتر خوف من إيران. المسؤولين الخليجيون يحرصون على استدعاء الأتراك من باب

خلق التوازن الإقليمي. وعلى ما يبدو إن ذلك يتم بتشجيع من واشنطن من اجل توطيد العلاقات التركية – الخليجية، حيث تعمل إيران على توطيد أقدامها في العراق ويخشى من حدوث مزيد من النفوذ الإيراني في إمارات الخليج. وتأتي الخطوة التركية بعد أسابيع من فتح إيران مكاتب إدارية في إحدى الجزر الإماراتية التي احتلتها إيران. إن الهواجس من تنامي القوة العسكرية الإيرانية تحكم سلوك دول مجلس التعاون الخليجي. وتحاول بعض الدول الخليجية النشطة دبلوماسياً أن تعالج الأمر بحكمة. فقطر تمارس دوراً توفيقياً ملحوظاً عكسته زيارة كبار مسؤوليها إلى طهران أكثر من مرة طيلة الأعوام الماضية. وتعد استضافة قطر للرئيس الإيراني احمدي نجاد في قمة التعاون الخليجي ذروة نجاح الدبلوماسية القطرية على هذا الصعيد[27]، وينظر لتوطيد الدول العربية الخليجية لعلاقاتها مع تركيا انه قد يساهم في خلق توازن مع إيران ذي الطموح النووي والاقتصادي، لاسيما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق الذي كان يمثل سابقاً بقدراته العسكرية والاقتصادية أحد عناصر التوازن مع طموحات إيران في المنطقة[28].

4- المتغير الأوربي:

لقي احتمال انضمام تركيا إلىعضوية الاتحاد الأوربي اهتماماً كبيراً لدى مجلس التعاون الخليجي، حيث إن إصلاح النظام السياسي والقضائي على خلفية طلب تركيا الانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوربي قد جعل منها بلد فريداً في الشرق الأوسط. وبينما درجت تركيا على الموازنة بين فوضى الأوضاع في الشرق الأوسط والسلام والاستقرار في أوربا، يبدو أنها أخذت تقترب أكثر فأكثر من الاتحاد الأوربي ونتيجة لذلك، يبدو إن السياسة الخارجية التركية أصبحت تولي اهتماماً كبيراً بالمطالب المجتمعية[29] وعلى مدى سنوات والتشدد المستمر من الاتحاد الأوربي ومنذ ثلاثة عقود حول انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوربي بفرض شروط سياسية تلو الأخرى وبحيث لا تنتهي تركيا من تطبيق شرط أوربي حتى يفرض الأوربيون شرطا جديداً إن لم يكن سلسلة من شروط دون نهاية. كذلك بالنسبة لدول الخليج العربي التي تتفاوض مع الاتحاد الأوربي حيث تعاني دول الخليج من مماطلة أوربية في التوصل إلى اتفاق للتبادل الحر مع دول التعاون حيث أن دول الاتحاد في كل مرة يتم فيها الاقتراب من التوصل إلى اتفاق تقوم بإثارة مطالب وشروط جديدة. هذا التزامن الخليجي التركي يتيح فرصاً استثنائية للتوجه نحو الشرق مدفوعا بالاعتبارات الجيوسياسية وعلى أسس الاقتصاد السياسي الذي بات حاليا يقتنع حالياً سواء في دول التعاون أو تركيا. ان الاتجاه شرقاً لابد منه وسط تكتلات الاقتصاد الدولي الكبرى والتي لا تنتظر أحداً ولا يتيح لأحد أن يركب قطارها. هذه المماطلة الأوربية في إدماج تركيا – دول مجلس التعاون دفعت في اتجاه حوار استراتيجي بين تركيا ودول الخليج العربي في يوليو 2008 حيث عقد خبراء مجلس التعاون

الخليجي ونظراؤهم الأتراك بمشاركة الأمانة العامة لمجلس التعاون بمقر الأمانة العامة لمجلس التعاون بالعاصمة السعودية الرياض الاجتماع التحضيري للحوار الاستراتيجي بين دول مجلس التعاون وتركيا. ومن خلال ذلك تم إطلاق حوار استراتيجي بين أنقرة وعواصم الخليج واستعراض العلاقات بين دول المجلس وتركيا وسبل دعمها والدفع بها قدماً، وخاصة قيما يتعلق منها بسير المفاوضات بين الجانبين بشأن إبرام اتفاقية تجارة حرة بين دول المجلس وتركيا[30] لقد أخذت تركيا في الظهور كدولة لها بعض الخصوصية في المنطقة بفضل مجتمعها المدني المتطور وتطورها السياسي، وقدرتها الاقتصادية، وقواها الاجتماعية الفاعلة، وقدرتها على التوفيق بين الإسلام والديمقراطية داخل البلاد. وتعد هذه القوة المدنية واحدة من المصادر المحددة لإحداث التغيير من داخل الشرق الأوسط، فضلاً عن ذلك تتفق السياسة الخارجية التركية مع السياسات الخارجية والأمنية التي يتبعها الاتحاد الأوربي، إلى جانب سياساته الإقليمية التي اتبعها خلال الآونة الأخيرة ولقد برهنت تركيا على إمكانية معالجة الاضطرابات والفوضى الحالية في بلدان الشرق الأوسط، وهو ما فيه عظة وعبرة لدول المنطقة[31]. وتتفق التطبيقات التركية مع سعي مجلس التعاون الخليجي إلى تعزيز علاقته مع الاتحاد الأوربي. فلقد دفعت الأوضاع الأمنية التي أعقبت 11 أيلول الطرفين تماماً كما دفعتهما الحرب العراقية إلى اتخاذ مواقف مشتركة، لكنها أكدت ايضاً أن الوضع الأمني في المنطقة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالوضع الأمني داخل حدود الاتحاد الأوربي، وبينما لا يبعث الوضع الحالي لهذه العلاقة على الإعجاب في شأن التعاون بين الطرفين أن يعود عليها بفوائد جمة. ويدل الحوار الأوربي – المتوسطي وسياسة الحوار التي اتبعها الاتحاد الأوربي على ضرورة إيجاد وسائل لتحسين العلاقات بين الجانبين. وتعد مواضيع امن الطاقة والخطر النووي الإيراني وإعادة الأوضاع السياسية إلى طبيعتها في العراق نماذج للمجالات التي يمكن التعاون بشأنها. ومن شأن انخراط تركيا في آليات الاتحاد الأوربي أن يعمل على تيسير هذا التعاون. وقد برزت بالفعل بعض بواكير هذه العلاقة التعاونية المستقبلية، حيث اعتمد الاتحاد الأوربي ومجلس التعاون الخليجي وتركيا على سبيل المثال سياسة واحدة في مواجهة الآثار التي تترتب عليها حيازة إيران أسلحة نووية في منطقة الخليج العربي، فالأطراف الثلاثة جميعاً تريد خلو إيران من الأسلحة النووية، كما تريد ايضاً خلو الشرق الأوسط منها، لكن الأطراف الثلاثة جميعاً لا تريد أن تهاجم الولايات المتحدة إيران بل تحبذ بذل الجهود الدبلوماسية واتخاذ إجراءات اقتصادية ضد إيران، إذ دعت الضرورة إلى ذلك [32]. إن انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوربي، لن يكون، في المقابل، كافياً لوحده لتقوم تركيا بجسر اقتصادي، له كل عوامل النجاح الجغرافي والقرب والعامل النفسي، بين أوربا والعالم الإسلامي في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى والقوقاز. إن سياسة الانفتاح التي تنتهجها حكومة حزب العدالة والتنمية

الحالية تجاه الجوار العربي والإسلامي، هو العامل الأكثر حسما في إمكانية قيام تركيا بدور جسر اقتصادي بين أوربا والعالم الإسلامي. لذا فان تقريب أوربا من السوق الإسلامية وفتح الأبواب أمامها مرتبط باستمرار عملية الانفتاح التركي الحالية. ومن مصلحة أوربا تشجيع هذه الساسة التركية. إن تركيا ذات العلاقة الحسنة مع العالم الإسلامي والحدود المشتركة في عمقه، والروابط المتعددة مع العالم التركي ستكون فرصة نادرة لتمدد الاقتصاد الأوربي إلى سوق إسلامية تقدر بأكثر من مليار نسمة. والعالم الإسلامي ذو بنية نفسية مهيأة للتعاون وفتح أسواقه أمام إمكانية تحول أوربا لأي قوة قادرة على إعادة التوازن إلى النظام العالمي، بل ربما التفوق في مرحلة لاحقة ليست بعيدة[33].

5. مسألة المياه ومشروع أنابيب السلام التركي:

تعد مسألة المياه من المسائل الحيوية لأمن دول الخليج العربي وذلك لافتقارها للأنهار واعتمادها على طرق التحلية في تصفية المياه، وبالنظر لهذه الظروف فقد اقترحت تركيا بالنظر، لاحتوائها على فائض مائي وهي تعد خزان الشرق الأوسط بالمياه، إقامة مشروع يطلق عليه أنابيب السلام لنقل فائض المياه من نهري سيحون وجيحون بجنوب تركيا إلى دول الخليج العربي. وهو مشروع الرئيس التركي الراحل (تورغوت اوزال) حينما كان رئيساً للوزراء. وقد قدرت كلفة المشروع بـ(21) مليار دولار. غير أن كلفة المشروع ما تزال في نطاق الأماني لأسباب سياسية وصعوبات اقتصادية. والغرض أيضاً من المشروع السعي إلى توطيد علاقات تركيا بجيرانها الدول العربية. كما يمكن الاستفادة من كل الخلافات المعقدة حول حقوق المياه التي أدت إلى تعكير صفوة العلاقات الدولية في منطقة الشرق الأوسط وهو يشمل على خطين أو مسارين:-

الأول: الخط الغربي الذي يمتد جنوباً عبر سوريا والأردن حتى يصل إلى السواحل الغربية في المملكة العربية السعودية .

الثاني: الخط الشرقي الذي يقطع سوريا وينقل المياه إلى شرق المملكة العربية السعودية والعراق والكويت والبحرين وقطر والإمارات [34].

وكانت دوافع تركيا وراء انجاز هذا المشروع يمكن إيجازها بهدفين:

الأول: إن الدافع الرئيسي لهذا المشروع دافعاً مادياً، إذ تربح تركيا نحو 2 مليار دولار سنوياً من المياه أي أن الدافع الذي كان وراء تفكير اوزال من هذا المشروع كان في الأساس تجارياً فلقد عد أن الفائض المتبقي من المياه التركية عبارة عن سلعة يمكن تسويقها في المنطقة ولم يكن الجانب الفني في الموضوع عند تفكير اوزال. فلقد كان خط سبريا- الاسكا انموذجاً يمكن أن يتكرر في نطاق المياه التركية في المنطقة.

الثاني: الدافع الجيوبولتيكي، فالمشروع سوف يمنح تركيا السيطرة على شريان حياة الشرق الأوسط كله. ونتيجة لذلك فسوف تصبح تركيا أهم عنصر جيوبولتيكي في المنطقة، وسوف تصبح سوريا وبقية أقطار الخليج العربي دول خاضعة لها. وحسب تقرير شركة بروان اندورث انه في حالة تنفيذ المشروع فان خط الأنابيب الأول سيكون طوله 2700 كم وسينقل حوالي (3.5) مليون م3 من المياه إلى سوريا والأردن والسعودية. وسيمد الخط الثاني نحو 3900 كم وسيحمل (2.5) مليون م3 من المياه يومياً لبقية دول الخليج العربي[35].

6. تأمل دول الخليج العربي أن تقوم تركيا بمسعى في تسوية الصراع العربي- الإسرائيلي. فالتحركات الإقليمية التركية في السنوات الأخيرة باتجاه المساهمة الفعلية في حل مشاكل المنطقة وأزماتها كلها عوامل شجعت دول الخليج على التقارب مع تركيا [36] .

فمنذ عام 2004 تعلن حكومة العدالة والتنمية عن رغبتها في أداء دور الوساطة في الصراع العربي – الإسرائيلي، وهي الرغبة التي تحولت إلى واقع فعلي اثر المشاركة التركية في مؤتمر انابوليس للسلام نهاية العام 2007. وبعد جمود دام ثماني سنوات بدأت مفاوضات السلام السورية – الإسرائيلية الغير مباشرة تنشط مجدداً منذ نيسان 2007 بوساطة تركية، وعقب زيارة (اردوغان) التصالحية لواشنطن في تشرين الثاني 2006 والتي أنهت الفتور والتوتر اللذين هيمنا على العلاقات بين الدولتين جراء المسألة الكردية ورفض البرلمان التركي نشر القوات الأمريكية في تركيا آبان غزو العراق، كما حصل بموجبها (اردوغان) على ضوء اخضر أمريكي للتوسع في الدور الإقليمي التركي، الذي يعد التوسط في عملية التسوية بين العرب وإسرائيل احد ركائزه. ولا تستغل تركيا فقط علاقاتها الوثيقة مع الأطراف المختلفة، بل تسعى لتوظيف كل طاقاتها لإنجاح مساعيها على هذا الصعيد، حتى أنها أبدت استعدادها لتوظيف مواردها المائية الوفيرة في تذليل أية عقبات تعترض عملية التسوية، ولاسيما أن مسألة المياه تمثل إحدى العقبات الكبرى أمام إبرام أي اتفاق سلام سوري – إسرائيلي. وقد أبدت تركيا استعدادها للمسألة في تسوية تلك المسألة الخلافية المعقدة عبر تزويدها الجانبين السوري والإسرائيلي بالمياه العذبة، أو إقناع سوريا بعدم التعنت مع إسرائيل بخصوص مياه بحرة طبرية، مقابل تعهد أنقرة بتزويد دمشق بالمزيد من مياه الفرات إلى جانب مساعدة السوريين في تدشين محطات تحلية متطورة[37].

رابعاً: مجالات السياسة الإقليمية التركية تجاه الخليج العربي.

شهدت العلاقات التركية-الخليجية في السنوات الأخيرة تطوراً في المجالات الآتية:

أ- **التطور الاقتصادي:**

شهدت هذه العلاقات تطوراً ملحوظاً مع الطفرة النفطية الأولى في مطلع السبعينيات واتجهت نحو قفزة جديدةمع الطفرة النفطية، بيد أن قدراً ملحوظاً من الضرر قد أصابها بعد حرب الخليج الثانية، إذ انحسرت بوضوح حجم الاستثمارات التركية في المنطقة وتراجع عدد الشركات التركية العاملة فيها. إلا أن نمطاً مستجداً من التعاون اخذ في البروز عقب حرب الخليج الثانية مفاده إمكانية حضور تركي متقدم في الخليج من مدخل أوسع هو مدخل التعاون الشرق أوسطي الذي بشر به، حتى حين مؤتمر مدريد واتفاقية السلام التي أعقبته. وتشير الإحصاءات المتاحة إلى حالة متواضعة على مستوى التبادل التجاري بين تركيا ومجلس التعاون الخليجي، لا يتسم ابدً مع حجم التجارة الدولية لهذه الدول. وتمثل المملكة العربية السعودية اكبر شريك تجاري لتركيا، وقد بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين في العام 2002 (129) مليون دولار وبلغ عدد المشاريع المشتركة بينهما 36مشروعاً، وفق مؤشرات العام نفسه. وازداد حجم التبادل التجاري بين تركيا ودولة الإمارات العربية المتحدة بنسبة (54%) بين عامي 2002 و 2003 فبلغ في العام 2003 حوالي 23 مليار درهم مقارنه بـ(15) مليار درهم في العام 2002، وارتفع عدد الشركات التركية العاملة في دبي إلى 80 شركة ذلك العام. كما بلغ حجم التبادل التجاري بين البحرين وتركيا (34) مليون دولار في العام 2003 منها 9 ملايين دولار تمثل صادرات البحرين إلى تركيا، في حين صدرت تركيا إلى البحرين ما قيمته (25) مليون دولار. وتمثلت صادرات البحرين من الألمنيوم إلى تركيا نحو 99% من مجمل صادراتها بينما تصدر تركيا إلى البحرين العديد من منتوجاتها من بينها الذهب والمنتوجات الغذائية. وطبقاً للأرقام الرسمية فأن واردات البحرين من تركيا بلغت (07ر0%) من وارداتها من العالم الخارجي في العام 2003، في حين بلغت صادرات البحرين إلى تركيا نحو (05ر0%) من إجمالي صادراتها إلى العالم الخارجي واهم السلع التي تستوردها البحرين من تركيا هي قضبان الحديد والأسلاك الكهربائية والسيارات الخاصة والحمضيات والنسيج القطني. إذ شكلت هذه الواردات ما نسبته 35% من إجمالي واردات البحرين من تركيا في العام 2003[38].

إن دول مجلس التعاون الخليجي تحرص على الظفر بتركيا بوصفها دولة مستثمرة للأموال بسبب إمكانياتها الصناعية والزراعية، كما تمثل تركيا سوقاً كبير بسكانها السبعين مليون، وكذلك بموقعها الجغرافيالذي يمثل منفذاً للخليج على أوربا وآسيا الوسطى ومركزاً بين البلدان المنتجة والبلدان المستهلكة للنفط [39]. كما تتصدر المملكة العربية السعودية قائمة دول مجلس التعاون الخليجي في التعامل التجاري مع تركيا. وكانت القيمة الإجمالية للمبادلات التجارية بين البلدين في العالم 2003 قد بلغت (2و1) مليار دولار، وبلغت المستوى ذاته خلال الأشهر الثمانية الأولى من العام 2004، وبالنظر إلى كون أسواق هذه البلدان أسواقاً ناشئة، بالنظر لان لديها الرغبة والإرادة

لتعزيز هذه الحركة التجارية. وتأتي الإمارات العربية المتحدة في المرتبة 13 بين الدول التي تستقبل الصادرات التركية، حيث بلغت قيمة الصادرات التركية إليها (714) مليون دولار في النصف الأول من العام 2004. وتوجد أعداد كبيرة من العمال الأتراك في دول خليجية عدة بينهم (100) ألف عامل في المملكة العربية السعودية، فضلاً عن ذلك يحج كل عام 200 ألف تركي. وتعد تركيا مقصداً سياحياً طبيعياً لمواطني دول مجلس التعاون الخليجي. كما يقوم السعوديين والكويتيين بشراء عقارات في تركيا. لقد صب قطاع المال والأعمال النشط في تركيا خلال عام 2004 بشكل متزايد على أسواق الخليج العربي للاستفادة من الطفرة الاقتصادية التي يشهدها العديد من دول الخليج. وتمثلت القطاعات الخليجية الرئيسية التي ركز عليها نشاط الشركات التركية في المنسوجات والإنشاءات والخدمات المستقلة بتقديم وجبات الطعام. وتنشط شركة غاما التركية للإنشاءات في منطقة الخليج، بينما تبيع شركة منتكس للمنسوجات منتجاتها في أسواق دول مجلس التعاون الخليجي. ويمر القطاع المالي التركي ايضاً بمرحلة تحول كبرى، حيث تسعى تركيا إلى القيام بدور نشط في الأسواق المالية الخليجية، فمثلاً فتح بنك يابي كريدي فرعا له في البحرين. ويتزايد حجم مشاركة الشركات التركية في المعارض التجارية الخليجية بشكل عام، كما يتزايد في المعارض الدولية[40].

ب- المساعي نحو إنشاء سكة حديد تربط تركيا بدول الخليج العربي:

ظهرت حاجة لتأسيس خطوط سكة حديدية تربط بين دول الخليج وتركيا، ولا سيما في ظل التطورات السياسية والاقتصادية خلال السنوات الأخيرة، والمشروع ليس بجديد، فقد ظهر المشروع منذ القرن الماضي وظهرت محاولات إحياؤه في العام 1955 جمع السعودية وسوريا والأردن. وفي عام 1978 تم الاتفاق بين الدول الثلاثة على إنشاء خط عريض يربط هذه الدول، ووضعت دراسات للمشروع، غير إن المبادرة الجديدة يبدو أنها لا تطرح مجرد أحياء أو بعث خط الحجاز بل تتجاوز في رؤيتها إلى ابعد من ذلك بكثير بربط الخليج بأكمله مروراً عبر الشام بتركيا وفق معطيات الجغرافية الطبيعية والسياسية في آن واحد. فالجديد الذي تطرحه فكرة إنشاء سكة حديد تركية – خليجية لا يتوقف عن مشروع مواصلات أو إحياء مشروع سكة حديد الحجاز بل يتجاوز الأمر تلك الحدود، إذا ما استوعبنا جيداً معطيات الواقع الجديد بكل ثوابته ومتغيراته الإقليمية والدولية. كما لا تقتصر ايجابيات سكة الحديد المقترحة على ملف التعاون الاقتصادي بل ستكون هذه لربما مرتكزاً رئيساً لنمط من أنماط التكامل الاقتصادي والتفاعل الحضاري على جميع المستويات بين العرب وتركيا على غرار السوق الأوربية المشتركة. وضمن الخطة المقترحة فسكة الحديد ستمر عبر خطين:

الأول: عبر عمان الإمارات، البحرين، قطر، السعودية، الكويت، العراق، وصولاً إلى تركيا.
الثاني: عبر عمان، الإمارات، البحرين. قطر، السعودية، الأردن، سوريا، وصولاً إلى تركيا.[41].

خامساً: معوقات السياسة الإقليمية التركية تجاه الخليج العربي:

1- شعور بعض القوى الإقليمية والعربية بأن سيناريو الدور التركي المرتقب لن يكون سوى على حساب مكانتها وموقعها في لعبة النفوذ والتوازن، وان الدور التركي قد يكون مقدمة لدور إسرائيلي أوسع نطاقاً، خصوصاً إن العلاقة التركية-الإسرائيلية تشهد تطوراً منذ التوقيع على اتفاق التعاون التركي- الإسرائيلي عام 1996 [42].

2- تسعى الولايات المتحدة إلى أن يكون لحلف الأطلسي دوراً بارزاً في مشروع الشرق الأوسط الكبير، كما تسعى لتوسيع برنامج حوار المتوسط القائم حالياً في إطار الأطلسي كي يشمل دول الشرق الأوسط ايضاً، وترغب كذلك في أن تتوسط الآليات الأخرى في الحلف لتوسيع النطاق الأمني مع الدول الشرق الأوسطية المدرجة في المشروع، وكل هذه المساعي تصب في التحليل المباشر لمصلحة الدور التركي [43].

3- إن التخلي التركي في الانخراط في قضايا المنطقة لم يكن مبعثه التوجهات الغربية المفرطة لأنقرة فحسب، وإنما كان نتاجاً ايضاً لرغبة أمريكية وإسرائيلية صارمة في إبقاء الأتراك بمنئا عن عمقهم الحضاري والاستراتيجي في العالم العربي بغية تأمين المشاريع الأمريكية والإسرائيلية في المنطقة والحيلولة دون تهديدها من قبل أي تقارب تركي إسلامي[44].

4- كذلك لم تحسم تركيا أمرها بشأن علاقتها العربية الإسلامية إذ أن هناك تياراً كبيراً في داخلها ينظر إلى العلاقة مع العالم الإسلامي بريبة، ويرى أن مجال تركيا هو أوربا وليس الشرق الأوسط، وبالتالي فان أي تغير داخلي يذهب بحزب العدالة والتنمية بعيداً عن السلطة لصالح تيار علماني يمكن أن يحدث تحولاً جوهرياً في علاقات أنقرة الخارجية، ويوجه ضربة إلى توجهاتها الشرق أوسطية، فمثلما حدث بعد الإطاحة (بنجم الدين اربكان)، زعيم حزب الرفاه الإسلامي في العام 1997 والذي كان مهندس إنشاء مجموعة الثماني الإسلامية، حيث تراجع التوجه الشرق اسطي لتركيا بشكل لافت إلى أن جاء حزب العدالة والتنمية إلى السلطة[45].

5- على الرغم من أن تركيا ذات توجهات معتدلة ولها روابطها التاريخية في المنطقة، إلا أن نموذج العلمانية المتطرفة الذي تمثله لا يحضى بالقبول في المنطقة العربية والخليج حيث يؤدي الدين دوراً مهما في هذه المجتمعات[46].

6- إن دخول تركيا منطقة الخليج العربي سيثير إيران ويدفعها إلى التحرك حيث تدرك الأخيرة إن الدور التركي موجه إليها بالأساس، وهو ما يمكن أن يحول المنطقة إلى صراع تركي- إيراني خطير وهذا احد جوانب الخطورة في التوجه الخليجي إلى تركيا لموازنة الدور الإقليمي الإيراني[47].

7- إن فكرة الاعتدال ونبذ الجهود الإيديولوجية التي تروج لها تركيا تواجه أزمة في المنطقة لصالح فكرة التشدد لأسباب عدة أهمها أن فكرة الاعتدال مرتبطة بالأساس بالعلاقة الطبيعية مع إسرائيل والتحالف مع الولايات المتحدة، ولاشك أن العلاقات بين تركيا ومجلس التعاون الخليجي حيوية، ولكن المهم ألا تصبح هذه العلاقة أسيرة القلق الخليجي من إيران لان ذلك سيدخل دول المجلس في صراع إقليمي صعب سعت على مدى سنوات طويلة إلى الابتعاد بنفسها عنه[48].

8- أما فيما يتعلق بمشروع أنابيب السلام، فالأقطار العربية الخليجية تخشى أن يؤدي اعتمادها على مشروع مياه السلام في غياب الحافز أو الدافع اللازم لمواصلة مشروعها الرامي إلى الاعتماد إلى الذات في توفير احتياجاتها المائية سواء باستغلال المياه الجوفية أو إزالة ملوحة مياه البحر ولاسيما إنها أنفقت الكثير على إنشاء محطات معالجة مياه الخليج، على الرغم من محاولات تركيا، إثارة مخاوف هذه الأقطار على أساس من الاحتياطات المائية الجوفية في السعودية والبحرين وقطر والإمارات العربية وعمان حيث تزداد فيها الملوحة باستمرار مما يستدعي سرعة هذه الدول إلى التوصل لمصدر جديد للمياه. ناهيك عن أن مشروع أنابيب السلام لن يكون بديلاً لمحطات إزالة ملوحة مياه البحر، إذ ستظل الحاجة قائمة إلى استخدام وتطوير هذه المحطات، لان المشروع لن يزود هذه البلدان الخليجية إلا بكمية محدودة نسبياً تبلغ (3) ملايين متر مكعب من المياه مقارنة باحتياجاتها المائية الكبيرة[49].

أما الصعوبات الأخرى، فأنها تدخل في جانب التخوفات من قبل الدول المستفيدة التي ترى أن التحكم بمصادر الثروة المائية من جانب دولة واحدة فيه كثير من المخاطر التي تعرضها في المستقبل لهزات عنيفة خصوصاً وان المياه تدخل في إستراتيجية الأمن المائي التي لا يجوز إبقائها تحت رحمة دول أخرى دون وجود ضمانات حقيقية تؤمن وصول المياه وتكون تحت سيطرتها، وتعطي تجربة قطع أنابيب نفط العراق التي كانت تمر بسوريا وتركيا درجة اكبر من الحذر والحيطة والخوف للعرب من إمكانية أن يحدث ذلك بالنسبة لخطوط أنابيب المياه التي تمر بأراضي مكشوفة للعدوان الإسرائيلي. وان العلاقات بين الدول التي يمر بها هذان الخطان عرضة للتقلبات مابين التعاون والصراع مما يؤثر عن استمرارية تدفق المياه إلى الأراضي التي ينتهي عندها هذا الخط، ويعطي للدول في المناطق الأعلى نفوذاً. وتشعر دول المنطقة انه في حالة نشوب أزمة تهدد بشكل

حاد المصالح الأمريكية بوجه خاص أن تلجأ تركيا سواء بإرادتها أو الرضوخ للنفوذ الأمريكي التي تهدد بقطع المياه عنها [50].

الخاتمــة

إن الاتجاهات الحديثة في السياسة الإقليمية التركية الجديدة تؤكد حصول تغيرات في السياسة الإقليمية التركية، لاسيما حصول تغيرات في المنطلقات الداخلية، إذ أن رؤية حزب العدالة والتنمية إلى العلاقات الإقليمية جاء في منظور جديد. فتبذل تركيا مساعيها الإقليمية نحو خفض المشاكل مع الدول المجاورة لها إلى درجة الصفر، وكذلك نشير إلى ظهور نمط العلمانية الليبرالية في فكرة النخبة التركية الجديدة حيث لا تشُرع الدولة باسم دين أو مذهب على حساب غيرهما ولا تكره الدولة فرداً على تبني نمط ديني معين وتدعو إلى عدم التعسف في استخدام الدين، أفكارا أصبح لها رواجاً ايجابيا لدى الرأي العام التركي حيث تمكن حزب العدالة والتنمية من إحراز الأغلبية لوحده في البرلمان التركي. وبدلاً من السلبية التي اتصفت بها السياسة الإقليمية التركية تجاه العرب خلال الحرب الباردة حيث كانت تركيا جزءً من المعسكر الغربي، أصبحت تركيا تعطي اهتماماً متزايداً للعالم العربي، حيث أخذت تفتح أبواب التعاون معهم. إن الانضمام التركي إلى المشروع الأوربي ربما لعب دوراً في ذلك، وهو الأمر الذي حقق تقارباً مع دول الخليج العربي التي تشعر بصعوبات ايضاً من الحوار مع الاتحاد الأوربي. إن المماطلة الأوربية في إدراج تركيا – دول مجلس التعاون الخليجي دفعت في اتجاه حوار استراتيجي بين تركيا والخليج العربي، وربما يساهم هذا التقارب في أن تكون تركيا هي النافذة التي يمكن أن يطل منها الخليج العربي على أوربا. وبدون شك كان لمؤثرات تبادل التجارة الاستثمار والمال والنفط دوراً في التقارب التركي– الخليجي، إلا أن الجانب الأمني قد غطى النصيب الأكبر للعلاقات بين الجانبين، إذ يرى البعض بأن الدور التركي أصبح الموازن للدور الإيراني في الخليج العربي بعد ضعف العراق وخروجه من معادلة التوازن، ولاسيما بعد التوقيع على مذكرة التفاهم بين الطرفين دور شجعه الطرف الأمريكي على التقارب بين الاثنين أن عودة بعض رؤوس الأموال الخليجية إلى المنطقة بعد أحداث 11 أيلول 2001، فضلاً عن الفوائض النفطية التي حققتها هذه البلدان كانت بمثابة دعوة للدخول التركي إلى هذه المنطقة، فضلاً عن ذلك، يعد الخليج العربي منطلقاً لتعاون شرق أوسطي ودعوة نحو شرق أوسط كبير تسعى الولايات المتحدة لتحقيقه في المنطقة.

الهوامش

[1] نبيل شبيب "تركيا ما بين الولاء الأطلسي- الأمريكي والمكاسب الإقليمية 20 سبتمبر 2008 شبكة المعلومات الدولية Islamonline.com

[2] د. محمد نور الدين ، مصدر سبق ذكره ص 183-184.

[3] د. محمد نور الدين "تركيا والعالم العربي : علاقات محسوبة " السياسة الدولية دار الأهرام، العدد 169، يوليو 2007، ص183.

[4] نبيل شبيب، مصدر سبق ذكره.

[5] د. محمد نور الدين، مصدر سبق ذكره 183.

[6] نبيل شبيب ، مصدر سبق ذكره.

[7] د. احمد نوري النعيمي "العلاقات العراقية – التركية: الواقع والمستقبل" دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2009 ، ص441-442.

[8] د. محمد نور الدين ، مصدر سابق ،ص184.

[9] احمد داوود اوغلو " الاستراتيجية التركية الجديدة " شؤون الأوسط ، مركز الدراسات الاستراتيجة ، بيروت ، العدد 116 خريف 2004 ، ص142-145.

[10] المصدر نفسه ص147-150.

[11] د. معتز بالله عبد الفتاح " تركيا والبحث عن علمانية متزنة " السياسة الدولية، العدد 169 يوليو 2007، ص 180 .

[12] د. ابراهيم البيومي غانم "الرؤية العربية لتركيا الجديدة"، السياسة الدولية، العدد169، يوليو 2007، ص186-187.

[13] خالد حنفي علي، تركيا والخليج: احتياج اقتصادي متبادل في 2002/12/25، شبكة المعلومات الدولية Http. www.Islam online. Not/Arabic/ economics/ 2005.

[14] المصدر السابق.

[15] عبد الجليل زيد مرهون، "تركيا والخليج والمتغير الأطلسي". www.ALRIAYDH.com

[16] هل يسير قطار تركيا الحديثة على سكة حديد دول مجلس التعاون الخليجي؟ السبت 6 أيلول 2008، شبكة المعلومات الدولية www.arreouiah.com

[17] شحاتة محمد ناصر، "تركيا والخليج العربي: الآفاق والصعوبات"، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، الإمارات، 20 أيلول 2008. شبكة المعلومات الدولية. htpp://www.ecssr.ac.ae

[18] سمير صالحة، "الشراكة التركية – الخليجية: كيف ستتصرف إيران؟". www.Moheet.com

[19] رؤية بعض القوى الدولية الإقليمية لأمن الخليج شبكة المعلومات الدولية http/www.Muqatel.com

[20] خالد حنفي علي، مصدر سبق ذكره.

[21] المصدر نفسه.

[22] الخليج في عام 2004، مركز الخليج للأبحاث 2005، دولة الإمارات العربية المتحدة، أبو ظبي، ص159.

[23] المصدر السابق، ص159.

[24] شحاتة محمد ناصر، مصدر ذكره.

(25) حمد بن جاسم يؤكد أهمية التعاون الاستراتيجي الخليجي –التركي عقب توقيع مذكره تفاهم 12 تشرين الأول 2008 شبكة المعلومات الدولية http.www.Kuna.net.Ku

(26) دول مجلس التعاون الخليجي تأمل في توقيع مذكره مماثلة مع إيران شبكة المعلومات الدولية www.islamonline ..

(27) الدبلوماسية التركية كسكين ساخنة في زبدة الخليج 20 أيلول 2008. شبكة المعلومات الدولية http/hazzoomm/Maktooblog.com

(28) خالد حنفي علي "تركيا والخليج: احتياج متبادل"، مصدر سبق ذكره.

(29) كتاب الخليج السنوي 2004، مصدر سبق ذكره ، ص158.

(30) هل يسير قطار تركيا الحديثة على سكة حديد دول مجلس التعاون الخليجي، مصدر سبق ذكره.

(31) كتاب الخليج السنوي 2004، مصدر سبق ذكره، ص158.

(32) المصدر السابق ، ص158-159

(33) محمد نور الدين "تركيا والاتحاد الأوربي: مسالة الهوية والرهانات والشرق الأوسط" شؤون الأوسط (116) خريف 2004 مركز الدراسات الإستراتيجية ، بيروت ص71-12.

(34) د. طارق المجذوب " لا احد يشرب : مشاريع المياه في استراتيجية إسرائيل" رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، 1998، ص236-237.

(35) د. احمد النعيمي " تركيا والوطن العربي" اكادمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، طرابلس، ليبيا ، 1998، ص247-249.

(36) سمير صالحة " الشراكة التركية – الخليجية " مصدر سبق ذكره .

(37) بشير عبد الفتاح " تركيا .. من إستراتيجية الدولة العضو إلى الدولة المركز"
شبكة المعلومات الدولية www.Islamonline

(38) عبد الجليل زيد مرهون " تركيا والخليج والمتغير الأطلسي، مصدر سبق ذكره .

(39) هل يسير قطار تركيا الحديثة على سكة حديد مجلس التعاون الخليجي، مصدر سبق ذكره .

(40) الخليج عام 2004، مصدر سبق ذكره ، ص160

(41) هل يسير قطار تركيا الحديثة على سكة حديد دول مجلس التعاون الخليجي، مصدر سبق ذكره.

(42) عبد الجليل زيد مرهون، مصدر سبق ذكره.

(43) المصدر السابق .

(44) بشير عبد الفتاح ، مصدر سبق ذكره .

(45) شحاتة محمد ناصر ، مصدر سبق ذكره .

(46) المصدر السابق.

(47) المصدر السابق.

(48) المصدر السابق.

(49) د. احمد النعيمي " تركيا والوطن العربي" مصدر سبق ذكره ، ص254.

(50) المصدر السابق، ص255.